شركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية
القطاعات المالية

الرد على تقرير الفحص المحدود للجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية الدورية للشركة في ٣٠ سبتمبر٢٠٢٣

أولا:- الملاحظات التى يعتبرها الجهاز المركزى من قبيل التحفظ :-

١- ظهر رصيد مصلحة الضرائب (شركات أموال) مدين بنحو١٧.٣ مليون جنيه فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ نتيجة قيام الشركة بتسوية حساباتها بالدفاتر وفقا لنماذج ٩ أ حجز الواردة من المصلحة مما ادى الى ظهور أرصدة حسابات الضرائب بدفاتر الشركة على غير الحقيقة لوجود خلافات بعضها محل طعن والبعض الآخر تم اتخاذ الأجراءات القانونية بشأنه ضد المصلحة.

الرد :-

- تم إجراء التسوية اللازمة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٣ .

٢- مخالفة الشركة معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبيه فقرة (١٦) من حيث قيام الشركة بتقييم العملة عند إصدار فاتورة البيع على الرغم من سابق تقييمها حين سدادها مقدماً من العملاء بما له من أثر على أظهار قيمة مجمل الربح على غير الحقيقة .

الرد :-

- ما تم من إجراءات محاسبية فى هذا الصدد يمثل سياسة ثابتة للشركة لم تتغير منذ تطبيق المعيار وطبقا للفقرات (٢١،٢٠، ٢٢ ،٢٣ ، ٢٨ ،٢٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) – أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، علماً بأن الشركة لا تقوم بإعادة تقييم العملة والدفعات المقدمة المتعلقة بفواتير البيع حيث أن ما يتم هو بمثابة تسوية محاسبية بين الدفعات والفواتير كون كل منهما معاملة مستقلة ، وطبقا لما ورد بالمعيار المشار إليه بعاليه فإنه يجب أن تثبت المعاملة التى تتم بعملة أجنبية عند الإعتراف الأولى بها على أساس عملة التعامل وذلك بأستخدام سعر الصرف الفورى بين عملة التعامل والعملة الأجنبية فى تاريخ المعاملة ، ويعتبر تاريخ المعاملة هو التاريخ الذى تكون فيه المعاملة مؤهلة للإعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخلاصة الأمر أن المعيار لم يشر عن تاريخ تحصيل أو سداد مقابل بيع أو شراء وسواء تم ذلك قبل إصدار الفاتورة أو فى نفس تاريخ إصدار الفاتورة أو حتى بعد إصدارها.

ثانيا:- الملاحظات التى لا يعتبرها الجهاز المركزى من قبيل التحفظ :-

١- مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم الإنتهاء من تسجيل مساحة (٢ سهم ، ٤ فدان) من أراضى الشركة ، منها نحو (١٥سهم،٢١ قيراط ، ١فدان) خارج أسوار الشركة بالإضافة لعدم الإنتهاء من تسجيل المقر الإدارى بالقاهرة.

الرد :-

- فيما يتعلق بتسجيل الأراضى :-

بالنسبه لأرض كيره : تم إقامة الدعويين القضائيتين رقمى (٤٧٠٠، ٢٠٢٣/٤٧٠٣) مدنى كلى ضد ورثه / رشدى طه محمد كيره بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٩٠/٠٦/٢٠ ومحدد لنظرهما جلستى ٢٠٢٣/١٢/٢، ٢٠٢٣/١١/٢٠ للإعلان.

بالنسبه للأرض المملوكة للشركة بموجب عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٩٨/٠٥/٠٤ من الشركة العامة لصناعه الورق (راكتا) بمساحة (١٢ سهم – ٢٢ قيراط – ١ فدان) : تم تقديم طلب للمعاينة أعمالاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنه ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنه ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى وتمت المعاينة لجنه مكتب المنتزة الهندسى وجارى أستكمال الإجراءات بالتنسيق مع مأمورية الشهر العقارى بشأن التحفظ الوارد من القوات المسلحة .

- فيما يتعلق بتسجيل المقر الإدارى المملوك للشركة بالقاهرة :-

تم تقديم الطلب وفقاً للقانون بعاليه وتم إستخراج كشف التحديد المساحى وإستخراج شهادة الرفع المساحي بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦ ، وتم إستخراج شهادة عقارية بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٢ والتصديق على عقد البيع بنقابة المحامين بتاريخ ٢٠٢٣/٠٩/٢٤ وجارى إستكمال باقى إجراءات التسجيل .

٢- عدم قيام الشركة بالإستلام النهائي لمشروع Z.L.D بالرغم من إضافته الى الأصول الثابته .

الرد :-

-عقب الإستلام الإبتدائي لمشروع Z.L.D وإستمرارية التشغيل ظهرت بعض الملاحظات الإنشائية والخاصة بشركة سامكريت وهى تحت المعالجة وبعد الإنتهاء من هذه الأعمال سوف يتم الإستلام النهائي مع العلم بأن الوحدة فى التشغيل حاليا.

٣- بلغ رصيد مصلحة الضرائب على القيمة المضافة مدين بنحو ٨٤ مليون جنيه فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

الرد :-

- تم مراسلة مصلحة الضرائب المصرية – المركز الضريبى لكبار الممولين لموافاتنا بشهادة بالرصيد المستحق للشركة طرف المصلحة عدة مرات وأخرها الإستعجال (٧) بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٠٤ وسيتم موافاتكم بالشهادة فور ورودها.

٤- مخالفة قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ ورقم ١٧٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/٢٦ والذى يقضى بتسليم ٥٥% من الإنتاج الفعلى (المؤيد بشهادات شهرية من مراقب الحسابات الخارجى) لوزارة الزراعة حيث قامت الشركة بتورية كمية ٢٢٩ الف طن خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى سبتمبر ٢٠٢٣ وفقاً لطلبات وزارة الزراعة .

الرد :-

- تؤكد الشركة على قيامها بتوريد كامل الحصة الشهرية المقررة من قبل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى والتى تقوم بإصدار شهادات تفيد إلتزام الشركة بتوريد تلك الحصص .

٥- عدم إلتزام الشركة بتشكيل لجنة المراجعة طبقاً لما هو وارد بالمادة رقم (٣٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية حيث أن أغلبية الأعضاء غير مستقلين .

الرد :-

- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٩/٣٠ صدر قرار الجمعيه العامة العادية للشركة بالموافقة على إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة مدتها ثلاث سنوات إعتباراً من تاريخ الجمعيه العامة حيث تضمن التشكيل عضوتان مستقلتان من النساء وقد فوضت الجمعيه العامة العادية مجلس الإدارة فى ضم العضوتين المستقلتين النسائيتين المرشحتين من شركة ألفا أوريكس ليمتيد والشركة السعودية المصرية للإستثمار وسيتم إعادة تشكيل لجنه المراجعه فور تحديد العضوتين ، علماً بأنه قد سبق صدور قرارى مجلس الإدارة رقمى (٢٠٢٢/١٣٧/٢٠٢٣) بجلسة ٢٠٢٣/٠٣/٠١ ، (٢٠٢٤/٢٠٢٣/٥٣) بجلسه ٢٠٢٣/١٠/٣٠ بالموافقة على إعادة تشكيل لجنه المراجعة والحوكمة برئاسة السيدة الأستاذة / مها مروان عبد الله عرفة (عضو مستقل) وذلك إعمالاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية بهذا الشأن .